

يترك إن لم يكن فيه شراكة وأما قوله صلى الله عليه وسلم ونضع  
الجزية فما لصواب في معناه أنه لا يقبل ولا يقبل من الكفار إلا الأتلا  
ومن تبدل منهم الجزية لو كيف عند يمين لا يقبل إلا الإسلام أو القتل  
هكذا قاله الأما أبو بلهان الخنك وعنه من العلماء وحكي القاضي  
عن بعض العلماء معنى هذا ثم قال وقد يكون فرض المال هل من وضع  
الجزية وهو من يأتى جميع الكفرة فإنه لا يقبله أحد ونضع الجزية  
أوزانها ونقتل جميع الناس له إما بالإسلام وإما بالقبول فيضع عليه  
الجزية ويضربها هذا كلام القاضي وليس بمقبول والصواب  
ناقدة ضاه وهو أنه لا يقبل إلا الإسلام فعلى هذا قد يقال هذا  
خلاف ما هو حكم الشرع اليوم فإن الكتابي إذا بدل الجزية وجب  
قبولها ولم يجز قتله ولا إكراهه على الإسلام وجوابه أن هذا  
الحكم ليس مستمرا إلى يوم القيمة بل هو معتد بما قبل نزول عيسى  
وقد خبرنا النبي صلى الله عليه وسلم في هذه الأحاديث الصحيحة  
بنسخه وليس عيسى صلى الله عليه وسلم هو النسخ بل نبينا صلى الله  
عليه وسلم هو المين للنسخ فإن عيسى يحكم بشرعنا فدل على أن  
الإمتناع من قبول الجزية في ذلك الوقت هو شرع نبينا محمد صلى  
عليه وسلم والله أعلم وأما قوله صلى الله عليه وسلم ويضرب  
المال فهو دفعه التبا ومعناه بكثر وتزل الزكوات ويكثر الخيرات  
بسبب العدل وعدم الظلم وتقي الأرض فلا ذكبهها كما جاء  
في الحديث الأخر ويقال أيضا الرضيات لغصم الأمال وعلهم  
بغرب الضمة فإن عيسى صلى الله عليه وسلم علم من أعلام الساعة  
والله أعلم وأما قوله في الرواية الأخرى حتى يكون السبب الوعد  
خيما من الدنيا وما فيها فعناه والله أعلم أن الناس يكثر عندهم  
في الصلاة وسائر الخشعات اللغات لمصر إذا همروا عليهم  
بغرب الضمة وقلة رعبهم فالذي نال بعد الحاجة إليها فهذا

هو

هو الظاهر من معنى الحديث وقالت القاضي عما من ربحه الله  
معناه أن الجزية خير لصليها من صدقة بالذنية ما فيها لبعض المال  
حينئذ وهو أنه وقلة النسخ به وقلة الحاجة إليه للنفقة في الجهاد قالت  
والسبب هي السبب بعينها أو تكون عبارة عن الصلاة والله أعلم وأما  
قوله ثم يقول أبو هريرة رضي الله عنه إن من أهل الكتاب إلا  
ليؤمن به قبل موته ففيه دلالة ظاهرة على أن مذهب أبي هريرة  
في الآية أن الضمير في قوله يعود على عيسى صلى الله عليه وسلم  
ومعناها وما من أهل الكتاب أحد يكون في زمن نزول عيسى إلا  
آمن بعيسى وعلى أنه عبد الله وابن أمته وهذا مذهب جماعة من الغربيين  
وذهب كثيرون أو الأكثرين إلى أن الضمير يعود على الكتابي  
ومعناها وما من أهل الكتاب أحد يمتنع الموت إلا آمن عند  
معاينة الموت قبل من وج روحه بعيسى وأنه عبد الله وابن أمته  
ولكن لا ينفعه هذا الإيمان لأنه في حصر الموت وخالة السمع  
وتلك الحالة لا حكم لما يفعل ويقال فيها فلا يصح فيها السلام ولا  
كفر ولا وصية ولا بيع ولا عتق ولا غير ذلك من الأقوال لعقوله  
تعالى وليت التوبة للذين يعملون السيئات حتى إذا حضر أحدهم  
الموت قالوا إننا نبت الآن وهذا المذهب أظهر فإن الأول يمتنع  
الكتابي وظاهر القرآن عمومه لكل كتابي في زمن نزول عيسى ويقبل  
نزوله ويؤيد هذا أيضا قرآنة من قرأ قبل موته وقيل إن المهاج  
في به تعود على نبينا محمد صلى الله عليه وسلم والطا في موته تعود على  
الكتابي والله أعلم **قوله** في الأندلس عطا بن يسا هو كبير لهم  
بعد ما أسنأه من تمت ساكنة ثم نون ثم ألف منه هذه هذا هو  
السيهورى قالت صاحب الظالم بمدق بقصر والله أعلم وأما قوله  
صلى الله عليه وسلم ولنترنن القلاص ولا يسي عليها فالقلاص  
كبير القاص جمع قلاص بمعنى أفرج من الإبل كالقلاص من البنا والحد